

لا يمكن الفصل بين أوضاع سوق النفط والتداعيات الجيوسياسية

«الشان»: استمرار البيئة العامة في أدائها السلبي سينعكس على أداء المصارف مستقبلاً

تحاول تقرير «الشان» هذا الأسبوع عدداً من القضايا الاقتصادية المهمة.. في ما يلي تفاصيلها:

صدر عن مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي الأسبوع قبل الثالث تقرير الاستقرار المالي 2014، وهو الثالث من نوعه، ويعرض لجؤشرات وتفاصيل تعني تقدماً في النوعية وتقدماً في مستوى الشفافية، وهو أمر يشكر عليه كلاً من الدائرة للمستولة وبنك الكويت المركزي. وويستعرض تقرير «الشان» بإيجاز شديد بعض المعلومات والمؤشرات التي استعرضها التقرير، والتي تؤكد سلامة أوضاع القطاع المصرفي المحلي سواء من ناحية نمو أعماله أو انحسار المخاطر عليها.

فالتقرير يؤكد أن نمو أصول البنوك في عام 2014 كان الأعلى منذ أزمة العالم المالية وللعام الثاني على التوالي وبنسبة 12.2%، مقارنة بنسبة 11.9% في عام 2013، وضمنها حققت محفظة القروض وهو النشاط الرئيسي للبنوك نمواً بنحو 11.5%، مقابل 8.1% في عام 2013، وهي أعلى نسبة نمو تم تسجيلها خلال السنوات الخمس الأخيرة، واستحوذت القروض على نحو 61.5% من إجمالي الأصول. صاحب هذا النمو في إجمالي الأصول تحسناً في نوعيتها، وتزامن مع نمو محفظة القروض انحسار في نسبة المتعثر منها إلى ما دون مستوى عام 2007 البالغ 3.8%، إذ أصبحت نسبة المتعثر في عام 2014 نحو 2.9%، وبلغت نسبة تغطية المتعثر نحو 164% بينما كانت نسبة تغطيتها قبل الأزمة المالية العالية أي في عام 2007 نحو 87%. ورغم تساوي عدد البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أو خمس بنوك لكل منهما، إلا أن البنوك التقليدية ظلت أكثر هيمنة في امتلاك الأصول إذ استحوذت طوال الأعوام الخمس الأخيرة على نحو 60.3% تقريباً من إجمالي تلك الأصول، ربما نتيجة حداثة تأسيس أو تحول بعض البنوك الإسلامية. مؤشر آخر لصالح البنوك التقليدية هو في انخفاض نصيبها من القروض غير المتكفلة إلى نحو 51.7% رغم مساهمتها بنسبة 59.8% في محفظة القروض.

البنوك الكويتية وبلغت في نهاية عام 2014 نحو 47.4 مليار دينار كويتي شاملة ملكيات وادائع قروض أو بنوك ملوكة لمصارف محلية في الخارج، برقم للودائع المحلية يحدود 36.5 مليار دينار كويتي، ضمنها نحو 61.8% وادائع لأجل وهي نسبة عالية وتمثل عامل استقرار لنشاط البنوك في الإقراض. عزز ذلك وضع السيولة لدى البنوك والتي ارتفعت مقارنة بعام 2013 لتبلغ نحو 4.4 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة السيولة الأساسية ضمنها نحو 80.5%.

وانعكس ارتفاع مستوى الأصول ونمو محفظة القروض على ارتفاع صافي الأرباح المجمعة، بمساهمي البنوك الكويتية (التقليدية والإسلامية وبنك الكويت الصناعي) إلى نحو 656.4 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014، مقارنة بمبلغ نحو 519 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013، بزيادة قدرها نحو 137.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو بنحو 26.5%.

ومن المؤكد أن البيئة العامة قد اختلفت في عام 2015 وما بعد، فسوق النفط يمر مرحلة سلبية مفضلية، والأحداث الجيوسياسية تزداد اشتعالاً، ولا يمكن الفصل بين أوضاع سوق النفط والتداعيات الجيوسياسية، لذلك من المتوقع أن تبقى أوضاع المصارف سليم، ولكن استمرار البيئة العامة في أدائها السلبي سوف ينعكس على أداء المصارف مستقبلاً، ونعتقد أن تقرير الاستقرار المالي عن 2015 وما بعد سوف يتكسب أهمية إضافية.

■ استمرار اوجه

الخلل في مواجهة

التحدي الإقتصادي

الكبير سيؤدي إلى

الكثير من العواقب

السينة

يتعرض سوق النفط في الوقت الحاضر لضغوط سلبية، تتسبب فيها عوامل مختلفة، أولاً ضعف نمو الاقتصاد العالمي الحالي والمتوقع، والاتفاق النووي الإيراني الغربي بما يعينه من احتمال تدفق مزيد من النفط الإيراني عامل ثانٍ، صراع أعضاء أوبك على حصص الإنتاج عامل ثالث، وتقدم تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي عامل رابع، طبيعة هذه العوامل الأربعة هي أنها ذات تأثير سلبي متوسط إلى طويل الأمد، أي أنها ليست مثل العوامل الجيوسياسية التي يمكن أن تنتهي ضمن أجل معلوم، ويزيد الأوضاع سوءاً، أن إقليم الخليج بات مضطرباً سياسياً، والعنف ولج بعض دوله، ويحرق باقي الأسباب من كل صوب، وذلك يجعل شحة اللوارد يتزامن من انحراف في توظيفها، فالجهد العسكري والأمني يحصل على نصيب متزايد منها، وشراء المواد السياسي يضمن التقلبات التجارية، أي أن متطلبات التنمية المستدامة ليس فقط لا تحصل على نصيبها، وإنما تتناك بسبب تكاليف إصلاح ما دمره العنف، ويغوض الاتفاق الجاري تنافسية اقتصاداتها.

هذا السيناريو وإن اختلفت بعض العوامل المؤثرة، تحلق بدءاً من ثمانينات القرن الفائت، واستمر عقدين من الزمن، والحصيف هو من يتعثر بالتداعيات المخيفة التي زاملته، وفي الكويت، يؤكد محافظ بنك الكويت المركزي السابق ونائب رئيس الوزراء وزير المالية الأسبق في مقابلة مع جريدة الجريدة، بأن العجز المالي «عجز الموازنة» في الكويت أعلى مما تظهره الأرقام الرسمية، ففككت التزامات التأسيسات الاجتماعية وسداد الدين العام والنزاعات بينك الائتمان الكويتي -الاسكان- ولاحقاً مؤسسة كويتي، ضمنها نحو 61.8% وادائع لأجل وهي نسبة عالية وتمثل عامل استقرار لنشاط البنوك في الإقراض. عزز ذلك وضع السيولة لدى البنوك والتي ارتفعت مقارنة بعام 2013 لتبلغ نحو 4.4 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة السيولة الأساسية ضمنها نحو 80.5%.

وانعكس ارتفاع مستوى

الأصول ونمو محفظة القروض

على ارتفاع صافي الأرباح

المجمعة، بمساهمي البنوك

الكويتية (التقليدية والإسلامية

وبنك الكويت الصناعي) إلى نحو

656.4 مليون دينار كويتي للسنة

المالية المنتهية في ديسمبر 2014،

مقارنة بمبلغ نحو 519 مليون

دينار كويتي في نهاية ديسمبر

2013، بزيادة قدرها نحو 137.4

مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو

بنحو 26.5%.

ومن المؤكد أن البيئة العامة قد

اختلفت في عام 2015 وما بعد،

فسوق النفط يمر مرحلة سلبية

مفضلية، والأحداث الجيوسياسية

تزداد اشتعالاً، ولا يمكن الفصل بين

أوضاع سوق النفط والتداعيات

الجيوسياسية، لذلك من المتوقع

أن تبقى أوضاع المصارف سليم،

ولكن استمرار البيئة العامة في

أدائها السلبي سوف ينعكس على

أداء المصارف مستقبلاً، ونعتقد أن

تقرير الاستقرار المالي عن 2015

وما بعد سوف يتكسب أهمية

إضافية.

البيان	2015/06/30 (الف دينار كويتي)	2014/06/30 (الف دينار كويتي)	التغير النسبة %	القيمة
مجموع الأصول	2,890,446	2,418,987	19.5%	471,459
مجموع المطلوبات	2,584,265	2,135,322	21.0%	448,943
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	301,126	278,841	8.0%	22,285
مجموع الإيرادات التشغيلية	43,815	39,089	12.1%	4,726
مجموع المصروفات التشغيلية	19,091	17,500	9.1%	1,591
المخصصات	7,958	8,471	6.1%	-513
الضرائب	718	532	35.0%	186
صافي الربح	16,048	12,586	27.5%	3,462
المؤشرات				
++التعائد على معدل الأصول	1.2%	1.1%		
++التعائد على معدل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	11.1%	9.3%		
++التعائد على معدل رأس المال	15.9%	13.2%		
ربحية السهم الواحد (نقش)	7.78	6.10	27.5%	2
أقل سعر سهم (نقش)	425	500	15.0%	-75
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	27.3	41.0		
مضاعف السعر على قيمة الدفترية (P/B)	2.9	3.5		

المؤشرات المالية المتكثفة في 30 يونيو 2015 لبنك بوبيان

■ بنك بوبيان يحقق أرباحاً أرباحاً بعد خصم الضرائب بلغت نحو 16 مليون دينار

خلال النصف الأول من 2015

الاقتصاد العالمي تتسم باستقرار الأداء الموجب، ولكن الضعيف، ودون المستويات التاريخية لحقية ما قبل أزمة العالم المالية في عام 2008، حلقة أصبحت واقع ملبول، فبعد نمو محدود الصفر في عام 2009، ارتد الأداء إلى التعويض بمعدلات نمو مرتفع بلغ 5.3% و3.9% و3.4% في السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي، إلا أنه عاد إلى التباطؤ في عامي 2013 و2014 ليخلفا 3.4% لكل منهما.

وفي تقرير بوليوو الجاري لصدوق النقد الدولي، استمر في تعديل توقعاته لأداء الاقتصاد العالمي إلى الأدنى، وأصبحت 3.3% لعام 2015 بدلاً من 3.5% في تقرير أبريل الفائت. ولأن الصدوق يعزو قوة الأداء لارتداد موجب في أداء الاقتصادات المتقدمة، يعتقد أن الظروف المشاخصة الصعبة في أمريكا الشمالية في ربيع السنة الأول

1.5%-، بينما تستمر جنوب أفريقيا بحدود الأداء الموجب إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي ذلك في معظمه إلى التوترات الضعيف عند مستوى 2%، ويهبط معدل النمو في الصين من 7.4% في عام 2014 إلى 6.8% لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن أداء اقتصاداته المريضة مثل إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى النمو الموجب غير المتوقع لليابان، ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب والضعيف نسبياً الاقتصادات الناشئة والشامية للحفرة لثنو الطلب على النفط، ومع استئذناه وحيد للهند، سوف تعاني اقتصادات دول البريكس -BRICS-، وبعضها سوف يحقق أداء سالب في عام 2015، إسواها أداء روسيا بنمو سالب بحدود 3.4%- بسبب ضعف سوق النفط وأحداث أوكرانيا، تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب أفريقيا بحدود الأداء الموجب إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي ذلك في معظمه إلى التوترات الضعيف عند مستوى 2%، ويهبط معدل النمو في الصين من 7.4% في عام 2014 إلى 6.8% لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن أداء اقتصاداته المريضة مثل إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى النمو الموجب غير المتوقع لليابان، ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب والضعيف نسبياً الاقتصادات الناشئة والشامية للحفرة

لثنو الطلب على النفط، ومع

استئذناه وحيد للهند، سوف

تعاني اقتصادات دول البريكس

-BRICS-، وبعضها سوف

يحقق أداء سالب في عام 2015،

إسواها أداء روسيا بنمو سالب

بحدود 3.4%- بسبب ضعف

سوق النفط وأحداث أوكرانيا،

تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب

إفريقيا بحدود الأداء الموجب

إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي

ذلك في معظمه إلى التوترات

الضعيف عند مستوى 2%،

ويهبط معدل النمو في الصين من

7.4% في عام 2014 إلى 6.8%

لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد

الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته

الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن

أداء اقتصاداته المريضة مثل

إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى

النمو الموجب غير المتوقع لليابان،

ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب

والضعيف نسبياً الاقتصادات

الناشئة والشامية للحفرة

لثنو الطلب على النفط، ومع

استئذناه وحيد للهند، سوف

تعاني اقتصادات دول البريكس

-BRICS-، وبعضها سوف

يحقق أداء سالب في عام 2015،

إسواها أداء روسيا بنمو سالب

بحدود 3.4%- بسبب ضعف

سوق النفط وأحداث أوكرانيا،

تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب

إفريقيا بحدود الأداء الموجب

إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي

ذلك في معظمه إلى التوترات

الضعيف عند مستوى 2%،

ويهبط معدل النمو في الصين من

7.4% في عام 2014 إلى 6.8%

لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد

الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته

الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن

أداء اقتصاداته المريضة مثل

إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى

النمو الموجب غير المتوقع لليابان،

ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب

والضعيف نسبياً الاقتصادات

الناشئة والشامية للحفرة

لثنو الطلب على النفط، ومع

استئذناه وحيد للهند، سوف

تعاني اقتصادات دول البريكس

-BRICS-، وبعضها سوف

يحقق أداء سالب في عام 2015،

إسواها أداء روسيا بنمو سالب

بحدود 3.4%- بسبب ضعف

سوق النفط وأحداث أوكرانيا،

تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب

إفريقيا بحدود الأداء الموجب

إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي

ذلك في معظمه إلى التوترات

الضعيف عند مستوى 2%،

ويهبط معدل النمو في الصين من

7.4% في عام 2014 إلى 6.8%

لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد

الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته

الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن

أداء اقتصاداته المريضة مثل

إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى

النمو الموجب غير المتوقع لليابان،

ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب

والضعيف نسبياً الاقتصادات

الناشئة والشامية للحفرة

لثنو الطلب على النفط، ومع

استئذناه وحيد للهند، سوف

تعاني اقتصادات دول البريكس

-BRICS-، وبعضها سوف

يحقق أداء سالب في عام 2015،

إسواها أداء روسيا بنمو سالب

بحدود 3.4%- بسبب ضعف

سوق النفط وأحداث أوكرانيا،

تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب

إفريقيا بحدود الأداء الموجب

إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي

ذلك في معظمه إلى التوترات

الضعيف عند مستوى 2%،

ويهبط معدل النمو في الصين من

7.4% في عام 2014 إلى 6.8%

لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد

الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته

الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن

أداء اقتصاداته المريضة مثل

إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى

النمو الموجب غير المتوقع لليابان،

ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب

والضعيف نسبياً الاقتصادات

الناشئة والشامية للحفرة

لثنو الطلب على النفط، ومع

استئذناه وحيد للهند، سوف

تعاني اقتصادات دول البريكس

-BRICS-، وبعضها سوف

يحقق أداء سالب في عام 2015،

إسواها أداء روسيا بنمو سالب

بحدود 3.4%- بسبب ضعف

سوق النفط وأحداث أوكرانيا،

تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب

إفريقيا بحدود الأداء الموجب

إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي

ذلك في معظمه إلى التوترات

الضعيف عند مستوى 2%،

ويهبط معدل النمو في الصين من

7.4% في عام 2014 إلى 6.8%

لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد

الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته

الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن

أداء اقتصاداته المريضة مثل

إيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى

النمو الموجب غير المتوقع لليابان،

ودعم ضعف سوق النفط لهذه

عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلازم الأداء الموجب

والضعيف نسبياً الاقتصادات

الناشئة والشامية للحفرة

لثنو الطلب على النفط، ومع

استئذناه وحيد للهند، سوف

تعاني اقتصادات دول البريكس

-BRICS-، وبعضها سوف

يحقق أداء سالب في عام 2015،

إسواها أداء روسيا بنمو سالب

بحدود 3.4%- بسبب ضعف

سوق النفط وأحداث أوكرانيا،

تليها البرازيل بنمو سالب بحدود

1.5%-، بينما تستمر جنوب

إفريقيا بحدود الأداء الموجب

إلى 2.4% في عام 2016. ويعزي

ذلك في معظمه إلى التوترات

الضعيف عند مستوى 2%،

ويهبط معدل النمو في الصين من

7.4% في عام 2014 إلى 6.8%

لولاه يعتقد باستعادة الاقتصاد

الأمريكي لزمخ نمووه ومثلته

الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن

أداء اقتصاداته المريضة مثل